بإمكان جميع الباحثين وفاعلي المجتمع المدني المشاركة في **أكاديمية ابن رشد** عبر إنشاء حساب على موقع الأكاديمية والاستفادة من التدريب المتوفر أونلاين على فضائكم الخاص وكذا الكتب والمقالات المنشورة والتي من شأنها أن تساعدكم على كتابة أوراق السياسات، وذلك باللغتين العربية والانجليزية. ثم إرسال ورقة السياسات الخاصة بكم في أحد المجالات أو المواضيع التي ستتوصلون بها بعد إنشاء الحساب على المنصة :

www.averroespolicyforum.com

التقنيات الرقمية لتعزيز الديمقراطية التشاركية

إسلام حسين مياز

- باحث في القانون، مبادرة ميراثي.

مصر

ورقة سياسات

الملخص التنفيذي

أتاحت التقنيات الرقمية إمكانية التفاعل بين المواطنين فى مختلف أنحاء الدولة عبر فضاء الكترونى ليس له حدود للتعبير أو لحرية التعبير على السواء، فيمكن للمواطنين المشاركة وإبداء الأراء والتعليقات بكامل حريتهم دون قيود أو اشتراطات مسبقة، وعلى الرغم من اتساع هذه المساحة الالكترونية لاستيعاب كافة المواطنين وكافة الآراء ومختلف التوجهات والسياسات إلا أن هناك عدد من التحديات التى ينبغى أخذها فى الاعتبار وإعطائها قدراً من الاهتمام لمعالجتها وإيجاد حلول واقعية لها بما يجعل تلك العقبات غير معطلة لمسيرة التقدم التكنولوجى وتسهيل استخدام المواطنين للتكنولوجيا.

ويظل التساؤل الذى يجدر الإجابة عليه، وهو هل يمكننا الوصول إلى بديل نموذجى للديمقراطية التقليدية؟ وهل يمكننا الاعتماد على الديمقراطية التشاركية القائمة على استخدام التقنيات الرقمية كبديل مناسب؟، مع الاخذ فى الاعتبار حجم المكاسب المتمثلة فى زيادة المشاركة الحقيقية للمواطنين فى الحياة العامة، وأيضاً حجم التهديدات والعقبات التى تواجهها التكنولوجيا كأداة لتعزيز الديمقراطية.

سوف نحاول من خلال هذه الورقة مناقشة وبحث مدى إسهام التقنيات الرقمية فى دعم وتعزيز الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال الآليات والأدوات الجديدة التى انتجتها الثورة التكنولوجية والتقدم التقنى، وذلك مما أحدث تحولاً واضحاً فى أشكال وطريقة وحجم المشاركة عن بعد للمواطنين وتفاعلهم فيما يخص الحياة العامة ككل والشأن السياسى بشكل خاص، وبالأخص فى عمليات رسم وصناعة السياسات العامة والتأثير فى القرارات والسياسات الحكومية المتبعة والمنفذة فعلياً.

الإشكالية

تشهد أعداد الأجهزة المتصلة بالانترنت -ومن ثم الأفراد المستخدمين للانترنت- تزايداً ملحوظاً حيث وصل عددها إلى ما يقارب 9 مليارات جهاز، مع توقع وصول هذا الرقم إلى مئات المليارات بحسب مؤشر سيسكو للتواصل الشبكى المرئى، فسيكون هناك أكثر من 500 مليار جهاز متصلاً بالانترنت بحلول 2030، ومن هنا يفرض التحول الرقمى على الدول والمؤسسات والأفراد ضرورة الاستفادة من الانترنت واستخداماته. ولأن مشاركة المواطنين وكافة القوى الفاعلة فى المجتمع صارت أمر ملح يحتاج إلى ضرورة توجيه كافة سبل الدعم والرعاية لإيجاد حلول لتلك الأزمة التى صارت تتمثل فى تدنى مستويات المشاركة من المواطنين ومن كافة القوى التى ينبغى مشاركتها فى الشأن العام أيضاً.

فالمشاركة فى الحياة العامة بما فيها الشأن السياسى وما يتضمن ذلك من تدعيم نظام الحكم الرشيد وضمان تحقيق الديمقراطية ينبغى الخروج عن صورتها التقليدية القاصرة على أدوات المشاركة الجماهيرية الفعلية، والتحول إلى أنماط أخرى فى ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والتطور التكنولوجى المتسارع.

هذا التطور فى أساليب المشاركة فى المجال العام أنتج لنا أفكار صارت تشغل حيز كبير من الاهتمام وأمر استوجبته المتغيرات، من هذه الأفكار نذكر الديمقراطية عن بعد والديمقراطية الرقمية المتمحورة حول مبدأ التشارك فى البيئة الرقمية، هذا التشارك الذى يقوم على وجود نمط جديد من الممارسات الديمقراطية فى إطار مجتمع شبكى منفتح يوفر فرص لا حصر لها لجميع أفراده وذلك كله ينعكس أثره على تعزيز الديمقراطية التشاركية فى أبسط صورها.

وبالنظر إلى تأثير التطورات التقنية وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ليس فحسب على المجال العام والحياة السياسية بل أنها أدت إلى تحويل العالم بطابعه المادى إلى عالم افتراضى رقمى، ونتاج ذلك ظهر مجتمع المعرفة المبنى على تكنولوجيا المعلومات، والذى بدوره ساهم فى تعزيز الديمقراطية عبر تحرير الاتصالات، دعم ثقافة النقاش المفتوح، زيادة مساحات التعبير عن الرأى على الفضاء الالكترونى، رقمنة المعلومات والخدمات الحكومية.

لذا تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين السياسة والتكنولوجيا فى عصر رقمى، وكذلك أثر الأدوات الجديدة للتعبير والمشاركة فى مجتمع وعالم الانترنت، ومدى مساهمة ذلك فى تعزيز المشاركة فى الشأن العام.

السياق العام

لم تعد المشاركة فى الحياة السياسية مقتصرة على الوسائل التقليدية فى ظل العصر الحالى الذى يشهد تطورات تقنية لا حصر لها وتقدم تكنولوجى متسارع لا يتوقف، لذا أصبحت الحاجة ملحة إلى طرح تساؤلات حول مدى ملائمة طبيعة الديمقراطية فى صورها التقليدية وأشكالها لمستجدات الواقع الذى نعايشه، خاصة مع ظهور أنماط اتصالات حديثة صنعتها البيئة الرقمية والتكنولوجية والتى صارت تقدم للمواطنين فرصًا جديدة ليس للمشاركة السياسية فحسب بل ومراقبة الأداء السياسى والاقتصادى للحكومة ولكافة أطراف العملية السياسية أيضًا.

إذ تعبر الديمقراطية عن سيادة الشعب وحكمه، إلا أن هذا المفهوم صار يواجه أزمة حقيقية وعدم استقرار نتيجة تدنى مستويات ثقة المواطنين فى الممثلين المنتخبين، الموظفين الحكوميين والأحزاب السياسية أيضًا، فقد اقتصرت الديمقراطية فى مفهومها التقليدى الشائع على عمليات التصويت والانتخاب ومن ثم اختيار وتشكيل الحكومات، دون وجود أى ضمانة تتأكد من مشاركة المواطنين الفاعلة فى الشأن العام والحياة السياسية بشكل خاص، لهذا ظهرت الأزمة التى سميت بـ "أزمة الديمقراطية التمثيلية" والتى هى فى حقيقتها تشكل أزمة مشاركة فى المقام الأول.

لذا ظهرت الديمقراطية التشاركية وهى ديمقراطية تحاول أن تتفادى مأخذ وعيوب الديمقراطية التمثيلية بأن تضمن المشاركة الشعبية فى عمليات صناعة السياسات واتخاذ القرار من خلال مجموعة من الآليات التى تسهل وتشجع عملية المشاركة من المواطنين فى إدارة الشأن العام، وعلى خلاف ما أنتجته الديمقراطية التمثيلية من لامبالاة سياسية وتهميش للمواطنين وعدم الحرص على مشاركتهم الفاعلة، شكلت الديمقراطية التشاركية نقطة تحول وانطلاق حقيقية إذ ساهمت فى بناء هياكل مؤسسية محددة ومناسبة كى تحفز عملية المشاركة الفعلية للمواطن وهو ما يمكن أن نطلق عليه مفهوم "الهندسة التشاركية" والتى تعنى وجود شبكة من اللاعبين الجدد فى الساحة السياسية، وهى مثل مؤسسات المجتمع المدنى، الإعلام الرقمى، صحافة المواطن، والمبادرات المجتمعية والتكوينات الشعبية التى تمارس أدواراً تنسيقية، تنفيذية ورقابية فى بعض الأحيان.

وعلى الرغم من ذلك فإن مفهوم الديمقراطية التشاركية قابله العديد من الانتقادات أهمها أنه لم يستطع تحقيق مبدأ المشاركة الحقيقية على الوجه الأكمل أو بالقدر المقبول، ولهذا ساهمت الثورة

التكنولوجية فى الحد من هذه الانتقادات عبر توفير بيئة تفاعلية تضمن مشاركة كافة القوى الفاعلة فى عملية صنع واتخاذ القرار.

ونتيجة ذلك ظهر مفهوم "الديمقراطية الرقمية" والتى تشير إلى استخدام الأدوات الرقمية لتوفير المعلومات وتعزيز الشفافية وتحقيق المساءلة، إذ أتاحت التكنولوجيا الرقمية كمًا هائلًا من البيانات والمعلومات، كما وفرت مساحات واسعة للنقاش وطرح الأفكار وإبداء الآراء حتى ارتبط قياس وتحديد حجم المشاركة الفعلية للمواطنين فى الشأن العام بقياس حجم استخدام الوسائل والأدوات الرقمية، كما استطاع المواطنين بواسطتها من ممارسة قدرًا من الديمقراطية المباشرة دون الحاجة إلى وسطاء أو ممثلين عنه فى العملية السياسية وهو الأمر الذى لم يكن معهودًا فى نظام الديمقراطية التقليدية أو التمثيلية، كما أن ظهور مفاهيم الحكومة المفتوحة أو الحكومة الالكترونية وما استتبع ذلك من تسهيل وصول المواطنين للخدمات الحكومية عبر استخدام التكنولوجيا سواء من خلال مواقع الويب أو عبر تطبيقات الهاتف المحمول، صار للمواطنين دور مؤثر وفاعل فى ممارسة العمل العام ومن ثم الضغط على الحكومات والتأثير على الرأى العام وصناع القرار وذلك لم يكن يتأتى بسهولة إلا عبر استخدام الوسائل التكنولوجية.

ولهذا ولأهمية المشاركة عبر الانترنت بما تعنيه من المشاركة التى تعتمد على التقنيات الجديدة فى عمليات الحوكمة، والتى يمكن أن تشمل العمليات الإدارية وتقديم الخدمات وصنع القرار وتصميم وتطوير السياسات، قد أنشأت الأمم المتحدة إطارًا لتمييز المشاركة الالكترونية، يتكون من ثلاث مراحل هى:

- المعلومات الالكترونية (المعلومات عبر الانترنت): وهى إعطاء المواطن حق الوصول إلى جميع المعلومات المتاحة حول موضوع معين، على وجه الخصوص حتى يتمكن من إبداء رأيه من خلال المعرفة.
- التشاور الالكترونى (التشاور عبر الانترنت): وهو تمكين المواطنين من المشاركة فى المداولات المتعلقة بصنع القرار فى السياسة العامة.
- اتخاذ القرار الالكترونى (صنع القرار عبر الانترنت): وهو تضمين المواطنين بشكل كامل فى الإنشاء المشترك للسياسات والخدمات العامة.

فالبيئة الرقمية تعمل على تجسيد المشاركة الالكترونية وذلك من خلال زيادة مساحة وحجم المشاركة الشعبية والانتقال إلى مفهوم الحوكمة المفتوحة أى الحكومة المفتوحة القائمة على المشاركة من خلال الأدوات المعلوماتية والتكنولوجية، ومن ثم تحسين وتيسير الوصول والحصول على المعلومات وتشجيع المشاركة فى صنع السياسات سواء من أجل تمكين المواطنين أو من أجل الصالح العام للجميع.

فالحكومات المفتوحة ليست حكومات الكترونية فحسب، ولكنها حكومات تتبنى قيم العدالة الاجتماعية نحو مجتمعاتها وتعمل على انتهاج التغيير البطئ (الاستراتيجى متوسط وبعيد المدى) والتغيير السريع (المفاجئ قصير المدى) فى نفس الوقت معاً، فبينما تفتح الباب للمشاركة فى بناء الاستراتيجيات والمبادرة المركزة فى تغيير شكل المؤسسات أو زيادتها أو دمجها أو زيادة اللامركزية أو العودة للمركزية أحياناً، فهى تستمع لمواطنيها جيداً وتعط لأرائهم قدر كبير من الاهتمام، وخاصة فى النقاط التى تكون حالة الحكومة بها لم تؤد المتوقع والمنتظر منها.

الحكومات المفتوحة هى حكومات تراعى حجم الموارد الحكومية، وتسعى للتقليل من حجم الحكومة كمًا وكيفًا (من خلال مبادرات الهيكلة والإصلاح الحكومى والإدارة الجيدة للموارد البشرية)، كما أنها تسعى للتغيير السريع المفاجئ فالمخاطرة فى الحكومات المفتوحة هى جزء مهم من صفاتها لكنها حتماً مخاطرة محسوبة مسبقاً.

ولذلك أصبحت شبكة الانترنت بما توفره من إمكانية الدخول إليها واستخدامها من كافة الأفراد يعزز بشكل ضمنى من الديمقراطية التشاركية وتعظيم حدود اللامركزية وإتاحة حرية الاختلاف وتوسيع مساحة التعبير وإبداء الأراء كما تطلق العنان للسوق المفتوحة للأفكار للأفكار التى تشكل بيئة عمل التكنولوجيا من الإبداع والابتكار، وحماية خصوصية الأفراد والحق فى المعرفة وحق

المواطنيين فى الإعلام والمشاركة فى صنع القرار ومناقشة السياسات وغيرها من الحقوق التى أصبحت لصيقة الصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والرقمنة.

التوصيات

لا ينبغى النظر إلى التقنيات الرقمية على أنها مجرد أعمال إجرائية أو أدوات وآليات تكنولوجية معدة للاستخدام فحسب، بل لابد من الأخذ فى الاعتبار حجم الفوائد الناتجة من التوسع فى استخدامها وخاصة على صعيد تعزيز الشفافية والمساءلة والديمقراطية، وتحسين استجابة وفعالية الحكومة فى تقديم الخدمات العامة للمواطنين، بل وينبغى أيضاً ربط هذه التقنيات بالأهداف التنموية للدولة وبيان الفوائد المتوقعة من تطبيق هذه الأدوات فى مجالات التنمية المختلفة.

حيث يمكن تمكين وتعميق المشاركة المدنية وضمان عدم فساد الحكومات، وتحقيق المساءلة وفقاً لأعلى المعايير، وتسخير التكنولوجيا الجديدة لتعزيز أنظمة الحكم الديمقراطية، وأيضاً تعزيز سيادة القانون وبناء المؤسسات الفعالة القابلة للمساءلة.

كما ساعدت التقنيات الرقمية فى ظهور إعلام جديد هو الإعلام الالكترونى بما يشمله أيضاً من مصطلحات مثل الصحافة الشعبية أو صحافة المواطن أو المنصات الإخبارية الرقمية وغيرها، إذ أصبح هذا الإعلام هو الإعلام البديل للإعلام التقليدى والذى حل محله وذلك لسهولة انتشاره، قلة تكلفته، مساحة الحرية أكبر من خلاله، وإتاحة الفرصة لكافة الأفراد للمشاركة بالرأى والتأثير فى تشكيل الرأى العام وكسب تأييده تجاه مساندة قضية أو موقف أوسياسة أخرى بديلة.

ولهذا فإن عملية تفعيل الديمقراطية التشاركية وتعزيزها عبر التقنيات الرقمية يتطلب بنية تحتية تكنولوجية قوية وقدرة عالية على الانفتاح السياسى لدى الأنظمة السياسية الحاكمة، وهو ما ينبغى العمل عليه فوراً دون تكاسل أو تخاذل، أيضاً يتوجب على الجانب الآخر رفع الوعى الرقمى بأهمية الاستفادة مما يتيحه المجتمع الالكترونى من أدوات وتطبيقات بإمكانها تسهيل حياة الأفراد، فالأمية الرقمية صارت هى تحدى العصر الآن الذى ينبغى على الجميع العمل لتخطيه والتغلب عليه.

وأخيراً، لا شك أن أكبر تحدى يواجه مسألة تعزيز الديمقراطية التشاركية عبر التقنيات الرقمية هو احتكار تكنولوجيا المعلومات أو ما يعرف بالفجوة الرقمية وهى عدم مساواة اقتصادية واجتماعية فى وصول الأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو استخدامها أو معرفتها، وهو ما ينبغى إيجاد حل له عبر التعاون المشترك بين الدول لتسهيل انتقال التكنولوجيا فيما بينها بما يسهم فى وصولها إلى المواطنين كافة.

المراجع

- الحوكمة – عرض عام البنك الدولى، يمكن الإطلاع عليه عبر هذا الرابط : http://www.albankaldawli.org/ar/topic/governance/overview
- ورقة عمل "الحوكمة والأداء المؤسسى فى القطاع العام" – المؤتمر السابع عشر لرؤساء إدارات التشريع فى الدول العربية – المركز العربى للبحوث القانونية والقضائية – بيروت – يوليو 2018م.
- دانييل لاثروب ولارويل روما – الحكومة المفتوحة حكومة صريحة – موقع مكتبة المنارة العالمية، يمكنك الإطلاع عليه عبر هذا الرابط : https://arabcast.org/?mod=book&ID=1857
- الديمقراطية الرقمية: تطبيقاتها العالمية وآفاق مستقبلها فى الوطن العربى فى إطار تحليل النظم العامة – مجلة الإذاعات العربية.
- دور تكنولوجيا المعلومات فى دعم التحولات الديمقراطية "الديمقراطية الرقمية نموذجاً" – المجلة الدولية للبحوث فى العلوم التربوية.
- موجز الحالة العالمية للديمقراطية 2019 معالجة العلل، إحياء الوعد – المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

• عادل عبد الصادق – الديمقراطية الرقمية – سلسلة مفاهيم استراتيجية المركز العربى لأبحاث الفضاء الالكترونى.

• زياد جهاد حمد – العوامل المؤثرة فى التحول الديمقراطى – الجامعة المستنصرية – كلية القانون.

• آفاق الاقتصاد الرقمى فى المنطقة العربية – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) – الأمم المتحدة.

• على محمد الخورى – الحكومة الرقمية "دائرة الاهتمام" – الإصدار الثانى – المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية.

• استراتيجية التحول الرقمى لأفريقيا (2020 – 2030) – الاتحاد الأفريقى.

• إخلاص باقر هاشم النجار – الاقتصاد الرقمى والفجوة الرقمية فى الوطن العربى – جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد.

• دون تابسكوت – الاقتصاد الرقمى – عرض د. محمد رؤوف حامد – المكتبة الاكاديمية.

• د. سفيان قعلول، د. الوليد طلحة – الاقتصاد الرقمى فى الدول العربية: الواقع والتحديات – صندوق النقد العربى – أكتوبر 2020.

• اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – المرصد الاقتصادى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – مجموعة البنك الدولى – أكتوبر 2018.